

التعصب القبلي والجهوي والعرقى ودوره في عرقلة الإصلاح الوطني في ليبيا

(دراسة في الجغرافيا السياسية)

د. أبو القاسم محمد مصباح القاضي

جامعة بني وليد

elgadie2@gmail.com

مقدمة

ان الولاء القبلي والجهوي ليس مشكلة في حد ذاته ولكن المشكلة أن ينقلب هذا الولاء الى تعصب* ونعره عنصرية ورفض للاخرين، وهذا يتنافى مع قيم وتعاليم الإسلام الذي حذر من العصبية القبلية والمناطقية بل ويتنافى ايضا مع بناء الدولة الحديثة الذي يتطلب منا جميعا إعلاء الولاء للوطن فوق كافة أبنية الولاءات الفرعية الأخرى ومحو جميع أشكالها (القبلية- الفكرية- الجهوية- والاثنية وغيرها)، حيث ان المجتمع الليبي اليوم تتجاذبه أنواع متعددة من الانتماءات، واصبحت ليبيا منذ عقد من الزمن ساحة صدام، وصراع بين التيارات الأيديولوجية والقبلية والجهوية القائمة، ويواجه المجتمع الليبي اليوم تحديات ومخاطر كبيرة لم يشهدها منذ زمن طويل. حيث ان فضيلة حب الوطن والولاء له والإحساس بالانتماء إليه قد تراجعت وبهت لونها. كما تراجعت فضائل أخرى كثيرة كان الليبيون يتميزون بها ويعتزون ويفتخرون بها. وتلك إحدى الحقائق المرة التي ليس حسناً إخفاؤها أو التهرب من الاعتراف بها إذا أردنا أن نصحح الوضع ونتجه اتجاهاً جديداً لتعزيز قيم المجتمع على القاعدة الراسخة من الثوابت والمبادئ والخصوصيات الروحية والثقافية والحضارية.

إن المتغيرات المتلاحقة في ليبيا منذ احداث فبراير 2011 وماصاحبها من خلل وتصدع وقع في بنية المجتمع الليبي تنذر بعواقب وخيمة و بخطر شديد يهدد المجتمع الليبي ووحدته واستقراره ويصعب التنبؤ بمستقبله إن لم يتداركه الليبيون دون غيرهم قبل فوات الأوان، والخطر منه هو الاستكانة إلى هذا الأمر الواقع، بل إيجاد المبررات له، والتسليم به وعدم محاولة تغييره بالوسائل التربوية والتنشيطية والتوجيهية السليمة والحكيمة على مختلف المستويات. حيث افتقدت ليبيا اليوم لمعظم العوامل الايجابية التي تحفظ قوتها، وتماسكها، وبقاءها بسبب ضعف

* - العصبية القبلية أو التعصب القبلي مصطلح يدل على الموالاة بشكل تام للقبيلة أو العائلة والقيام بمناصرتها سواء أكانت ظالمة أو مظلومة، وتعتبر العصبية القبلية هي أحد أنواع العصبية والتي تندرج تحت السلوك الإنساني ولها تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع، فهما يخرجان الإنسان من دائرة العقل والالتزان إلى دوائر الغرائز المنغلقة، ولذا فإن الإنسان قد يتصرف بلا عقل ولا تعقل فتتعدم معايير الحق والعدل حينئذ، وهما يجران إلى الكذب والتدليس، فضلاً عن المبالغة والتهويل أو التهوين، وآثارهما بالغة الخطورة، فقد يترتب عليهما السباب والتلاعن، والتباغض والتهاجر، بل الحراب والقتال.

[.DgcrE33c5/#ixzz31576/0https://www.alukah.net/web/triqi/](https://www.alukah.net/web/triqi/DgcrE33c5/#ixzz31576/0https://www.alukah.net/web/triqi/)

المؤسسات الحكومية، وتردي الوضع الأمني، وانتشار السلاح خارج سلطة الدولة ، مع تدهور هيبة الدولة نتيجة للفساد وضعف أداء الحكومات المتتالية. حيث بدأت السبل تتباعد امام وحدتها وتعرضت الدولة الليبية لتصدعات كبيرة حيث غلبت على البيئة السياسية الليبية اليوم حالة من التشرذم والتعددية وذلك بسبب تركيبة المجتمع القبلية والجهوية من جهة وتدخل اطراف خارجية على الحياة السياسية الليبية من جهة اخرى والتي كان لها دور كبير في ماوصلت اليه الاوضاع في ليبيا، فضلا عن وجود مؤثرات اساسية اخرى لها ابعاد اقليمية وجميعها ادت الى انهيار هيبة الدولة وكرست الولاء والتعصب القبلي والفكري والجهوي والاثني على حساب الولاء للوطن . الا انه وبالرغم من كل ما ذكر سابقا لازالت هناك بوادر توشي بإمكانية ايجاد مخرج للازمة ونجاح عمليات الاصلاح الوطني واعادة بناء الدولة حيث اثرت هذه الازمات المتتالية التي تعيشها ليبيا كثيرا على الوطن والمواطن وعلى النسيج الاجتماعي الليبي.

- **مشكلة البحث:** في ظل التغيرات والتحولات السياسية الجارية في ليبيا يظل موضوع تقديم الولاءات الضيقة (القبلية والحزبية والمناطقية والعرقية) على حساب الولاء الوطني مؤشر على أن مفهوم الدولة الوطنية لم يكتمل بعد في أوساط الأفراد والمجتمع ، حيث تكمن مشكلة الدراسة في الآثار الخطيرة للعصبية القبلية والجهوية على الاصلاح الوطني.

- **تساؤلات الدراسة:**

- ماهي الاسباب التي ادت الى تقوية الولاء والتعصب القبلي والجهوي في ليبيا؟

- هل يساهم التعصب القبلي والجهوي في ليبيا في عرقلة الاصلاح الوطني؟

- كيف يمكن اضعاف التعصب القبلي والجهوي في المجتمع الليبي؟

- **اهداف البحث:** يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها مايلي:

• الوقوف على اهم الاسباب التي ادت الى زيادة التعصب والولاءات الفرعية في ليبيا.

• معرفة مدى مساهمة التعصب القبلي والجهوي في عرقلة الاصلاح الوطني

• بيان العصبية القبلية والجهوية واسبابها واثارها على المجتمع.

- **أهمية البحث:**

ياتي هذا البحث في اطار اهتمام الباحث بدراسة اوضاع ومستقبل الدولة الليبية بعد سقوط نظام العقيد القذافي اواخر سنة 2011، وتتبع اهميته كونه يلقي الضوء على نقطة حساسة وموطن ضعف خطير يهدد كيان الدولة الليبية وتساهم في عرقلة الاصلاح الوطني وهي الولاءات الفرعية التي تكاد تكون مسيطرة سيطرة تامة على الولاء الوطني ومقدمة عليه في جميع جوانب الحياة.

- سيتناول البحث المحاور الآتية:

- الظاهرة القبلية ودور التعصب القبلي في عرقلة الإصلاح الوطني.

- التعصب الجهوي (المناطقى) ودوره التعصب القبلي في عرقلة الإصلاح الوطني .

- العوامل (الديني والعرقى واللغوي) ودورها في عرقلة الإصلاح الوطني .

- اولا / الظاهرة القبلية:

تقوم الظاهرة القبلية على وحدة الدم والقرابة، فالقبيلة tribe : عبارة عن مجموعة عرقية يجمع بين أفرادها عادات وتقاليد ولغة مشتركة ، وهم عادة ما يحتفظون بأرض تكون سكنا ووطنا دائما لهم، وفي إطار هذا النظام ،ينصرف انتماء الفرد وولائه إلى القبيلة وفصائلها،ولذلك فإن القبيلة تمثل نظاما مناهضا لنظام الدولة القومية الحديثة (توفيق، 2011، 249).

تعد ليبيا مجتمعا قبليا يتكون من عدد كبير من القبائل المختلفة الأحجام لها روابط وتحالفات اجتماعية وسياسية وحتى عسكرية أحيانا، فالقبيلة: هي المكون الأساسي للمجتمع الليبي ولها دور اجتماعي وسياسي فعّال منذ القدم، وتمثل مشكلة التعصب القبلي وولاء المواطن الليبي أولاً نحو القبيلة وليس نحو الوطن إحدى المشكلات الأساسية التي تعوق تطور المجتمع الليبي وبناء الدولة المدنية الحديثة، وبذلك تصيب النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية بالتفتت والتمزق. حيث إننا مجتمع توتر فينا تقاليدنا وموروثاتنا الاجتماعية وأعرافنا تأثيراً كبيراً، فقد ورثنا إلى جانب المروءة والشجاعة والكرم، العصبية القبلية التي تكاد تعصف بكل موروثاتنا الحميدة الأخرى وان القبائل في ليبيا هي أساس النظام الاجتماعي فيها وتدور معظم العلاقات الاجتماعية ضمن هذا الإطار.

- أسباب العصبية القبلية في ليبيا:

- العصبية القبلية موروثة فينا و تكاد تعصف بكل موروثاتنا الحميدة الأخرى.

- العمل على تحقيق المآرب الشخصية والمصالح الدنيوية بعيدا عن قضية الحق والباطل والنقد الذاتي وتصحيح المسارات.

- القيام باتباع الأشخاص والهيئات، وعدم الاعتراف بالحق بدليله، بحيث يرى بأن هذه الهيئة أو الأشخاص لا يخطئون في عملهم وتصرفاتهم.

- جهل الإنسان بالميزان الشرعي للتفاضل.

- شعور بعض الأشخاص بالنقص والسعي لإكماله بالدعاوى للعصبية القبلية وبالنصرة حتى لو كان ذلك بالباطل.

- الابعاد السياسية والاجتماعية للظاهرة القبلية في ليبيا: لم يكن للقبيلة في ليبيا دور يذكر طيلة فترة حكم العقيد القذافي ، سوى الولاء له و خدمة لنظامه ، وان كان الاندفاع الثوري في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ادى إلى تخفيف البعد القبلي من المشهد في ليبيا بل اختفاه لأكثر من عقدين من الزمن ، إلا أن تلاشى الاندفاع الثوري منذ

تسعينات القرن الماضي دفع بالنظام حينها إلى العودة إلى القبيلة مرة أخرى بل وتقوية العامل القبلي وذلك لضمان الاستقرار والاستمرارية، وإن كان دورها السياسي انحصر فقط في نطاق الدعم والتأييد. وقد تم حينها إنشاء جهاز مركزي يهتم بشئون القبائل تحت مسمى (القيادة الشعبية الاجتماعية) الأمر الذي أدى إلى عودة التأثير القبلي في الحياة السياسية. ونخلص من ذلك ان النظام حينها عمل على ترسيخ النزعة القبلية بدلا من تحقيق الاندماج الوطني (عبدالله، 2014، 25) *

- التوظيف السياسي للقبيلة أثناء احداث 17 فبراير سنة 2011:

أثناء احداث 17 فبراير سنة 2011 التي انطلقت شرارتها الاولى من مدينة بنغازي ضد العقيد القذافي ونظامه كان الاستقطاب القبلي عنصراً فاعلاً في الأحداث، وأخذ الحراك ضد أو مع النظام طابع قبلي مناطقي، حيث اتجه الطرفان (النظام والمجلس الانتقالي) حينها الى استقطاب القبائل اعلاميا وسياسيا وعسكريا، وانبثقت من القبائل جماعات مسلحة متطوعة، وعمل انصار كلا الطرفين على الانتقام من الاخر وحدثت الكثير من الانتقامات باسم القبائل*. الا انه ينبغي التمييز بين القبلية في شرق ليبيا وغربها اثناء احداث 17 فبراير 2011، ففي الغرب بدأ الصراع القبلي المسلح بعد السابع عشر من فبراير بسبب انخراط بعض القبائل في الانتفاضة ومحاربتها لنظام القذافي، بينما بقيت بعض القبائل على علاقتها مع النظام، الأمر الذي أدى إلى صراع مسلح دام بين هذه الأطراف القبلية، وبالتالي فإن تجلى القبلية في الغرب الليبي بداية كان بسبب الصراع السياسي حول "نظام العقيد القذافي" وليس بسبب مطالب قبلية، ثم تطور بعضه ليحمل مطالب في مواجهة القبائل بعضها البعض بسبب ثارات قديمة، أما في الشرق الليبي فلم يكن حينها هناك صراع بين القبائل بسبب النظام، لأن النظام ومؤسساته سقطا خلال أيام معدودات، الا ان عدم وجود صراع بين القبائل في الشرق الليبي شجع أقلية جهوية وقبلية على أن تطرح مطالب جهوية باسم "الفيدرالية".

- القبيلة ومهددات ثقافة الثار بعد سقوط النظام :

المجتمع الليبي مجتمع قبلي و عقب سقوط النظام وانهار معظم مؤسسات الدولة خاصة الأمنية والعسكرية نهاية سنة 2011 •، وفي ظل غياب دستور ينظم الحياة السياسية في الدولة، فضلا عن قوة التأثير القبلي، وضعف وهشاشة مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، مع عدم وجود توافق وطني لليبيا بعد القذافي كان لها انعكاس على

* - اثناء فترة حكم العقيد القذافي تم إنشاء تنظيمات رسمية في الدولة ذات طابع قبلي أهمها: القيادات الشعبية وروابط شباب القبائل، والحرس الثوري، والحرس الشعبي، والجحافل وغيرها، وهذا كان له دور في اضعاف الاندماج الوطني.

* - أثناء أحداث فبراير 2011 كونت معظم القبائل الليبية مجموعات مسلحة ونسبت هذه المجموعات إلى قبائلهم، وبرزت الظاهرة القبلية وثقافة الثار بجلاء بعد انهيار النظام.

• - اختلفت وجهات النظر بين الليبيين أثناء احداث 17 فبراير 2011 حول مسألة فهم حب الوطن والولاء له، وانقسموا بين مؤيدين لها ومدعومين من الخارج وأولئك الذين وقفوا ضدها وساندوا النظام حيث حرص الجانبان حينها (نظام القذافي، والمجلس الانتقالي) على استقطاب القبائل، و بعد سقوط النظام أواخر سنة 2011 أصبحت ليبيا مقسمة بشكل واضح بين مؤيدين ومعارضين لنظام العقيدة القذافي، الأمر الذي سبب حدوث شرخ كبير في اللحمة الوطنية (الصواني، 2013، 138).

أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في ليبيا ، وبرزت مظاهر التحيز للقبيلة و للمدن وأصبحت القبيلة أحد المحددات الرئيسية لمجريات الكثير من الأحداث في البلاد، حيث أنشأت القبائل مجالس أو تنظيمات بمسميات مختلفة، وانضوى تحتها أفرادها، بل وهناك بعض القبائل لها تنظيمات عسكرية تمثل الهوية القبلية وتأتّم بإمرتها ولا علاقة للدولة بها، وتسلحت الكثير من القبائل ، بل بدأت تلعب دور الدولة فصارت تعقل وتحارب وترتب علاقاتها مع القبائل الأخرى ، والخطر من هذا هو تحول المدن في ليبيا الى قبائل ،حيث صار الانتماء للمدن يأخذ شكل التعصب القبلي ولوحظ التطهير القبلي لبعض المدن ونشبت العديد من الحروب بين القبائل الليبية خاصة في المنطقة الغربية، الأمر الذي أدى الى أحداث شروخ في النسيج الاجتماعي الليبي وأدى إلى إضعاف الولاء للوطن وأصبح الولاء للقبيلة فوق و قبل الولاء للدولة، وهذه تعتبر احد أهم المعضلات التي تعوق الإصلاح الوطني وبناء الدولة المدنية الحديثة ، بل ومن اخطر الإشكاليات التي تعوق اعادة بناء الدولة الليبية، بالإضافة إلى بروز ولاءات قوية للقبائل والمناطق لدى غالبية

الفاعلين السياسيين في ليبيا بعد القذافي ،مع ميل واضح لإثبات الحضور القبلي والجهوي واصبحت النخبة النافذة في ليبيا تعول على القبيلة.بل واصبحت القبيلة في ليبيا منذ انهيار نظام العقيد القذافي سنة 2011 تقوم وتتصرف احيانا في أمور سيادية تخص الدولة ،وبدون الرجوع إلى مؤسسات الدولة، واصبحت تقوم بادوار كبيرة في حياة المجتمع الليبي، وتقوم احيانا بوظائف كمنافس لدور الدولة ،وأصبح شبه صراع بين الدولة والقبيلة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التركيبة القبلية في ليبيا تمثل عامل طرد وتعتبر موطن ضعف خطير يهدد كيان الدولة الليبية ،وتعتبر أحد أهم المعضلات الرئيسية التي تقف في وجه الإصلاح الوطني وإعادة بناء الدولة الليبية ، بل ومن اخطر الإشكاليات التي تعوق بناء الدولة الحديثة،حيث تراجعت مقومات الوحدة الوطنية وتزايد التباعد العام عن قيم المواطنة الذي يهدد بانهايار وحدة النسيج الاجتماعي، وبذلك تصيب النسيج السياسي والوحدة الوطنية بالتفتت والتمزق فضلاً عن النفوذ القوى لبعض القبائل في ليبيا وشعور قبائل أخرى بالتهميش والإبعاد يمكن أن يؤدي إلى انهيار كامل لمؤسسات الدولة ونشوب حرب أهلية شاملة ما لم تتم معالجته وفق أسس سليمة ، ويمثل هذا الأمر تحديا خطيرا وعائقا أمام الإصلاح الوطني واستكمال بناء دولة المؤسسات حيث من الممكن أن تعمل هذه المؤسسات التقليدية على إعاقة وجود دولة قوية ،خاصة إذا ما شعرت أن وجود الدولة القوية سينفي وجودها ولا يحتويها وسيقلص ما لها من نفوذ، ،أو من خلال الصراع الذي يمكن أن يحصل بين قبائل مختلفة خلال الصراع على السلطة.

إن استثمار القبيلة لتجاوز الآثار السلبية وتحقيق الاستقرار والمصالحة والوحدة الوطنية في البلاد، وإعادة بناء ليبيا وانتقالها لدولة المؤسسات والتعددية الحزبية يرتبط بضرورة عقد حوار وطني فاعل بين كافة القبائل الليبية، وإجراء اصلاح وطني حقيقي ،يؤدي إلى حقن الدماء وتمتين اللحمة الوطنية ، ودعم دور القبيلة في الجانب الاجتماعي

والإصلاحي، وإيجاد صيغة للتساند بين الدولة والقبيلة، حينها يمكن أن يكون عاملا مساعدا لإعادة بناء مؤسسات الدولة.

وفي نفس الوقت يجب أن يعي صانع القرار في ليبيا أن القبلية قائمة في المجتمع الليبي منذ أمد طويل، ولا زالت إلى الآن، وأن الدور الاجتماعي للقبيلة في ليبيا كان باستمرار دوراً إيجابياً، ودورها السياسي الذي لازال مرتبط بالجدل حول تمييزه عن دورها الاجتماعي له دور في الحياة السياسية الليبية طوال تاريخها، حيث لعبت القبيلة أدواراً مفصلية في هذا الشأن.

- السلبات المترتبة على الولاء والتعصب القبلي في ليبيا :

عندما جاء الإسلام حرم العصبية القبلية لما لها من آثار سلبية على المجتمع ففي الحديث الشريف «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية» والإسلام لم يحرم العناية بالنسب لأنه وسيلة للتعرف، وهو الهدف من جعل البشر شعوباً وقبائل كما قال الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ [الحجرات: 13]، كما أن معرفة النسب تمكن من صلة الأرحام التي أكد عليها الإسلام، كما تمكن من تطبيق أحكام الشريعة الغراء في الزواج والميراث وغيرها. ومن السلبات المترتبة على التعصب القبلي مايلي:-

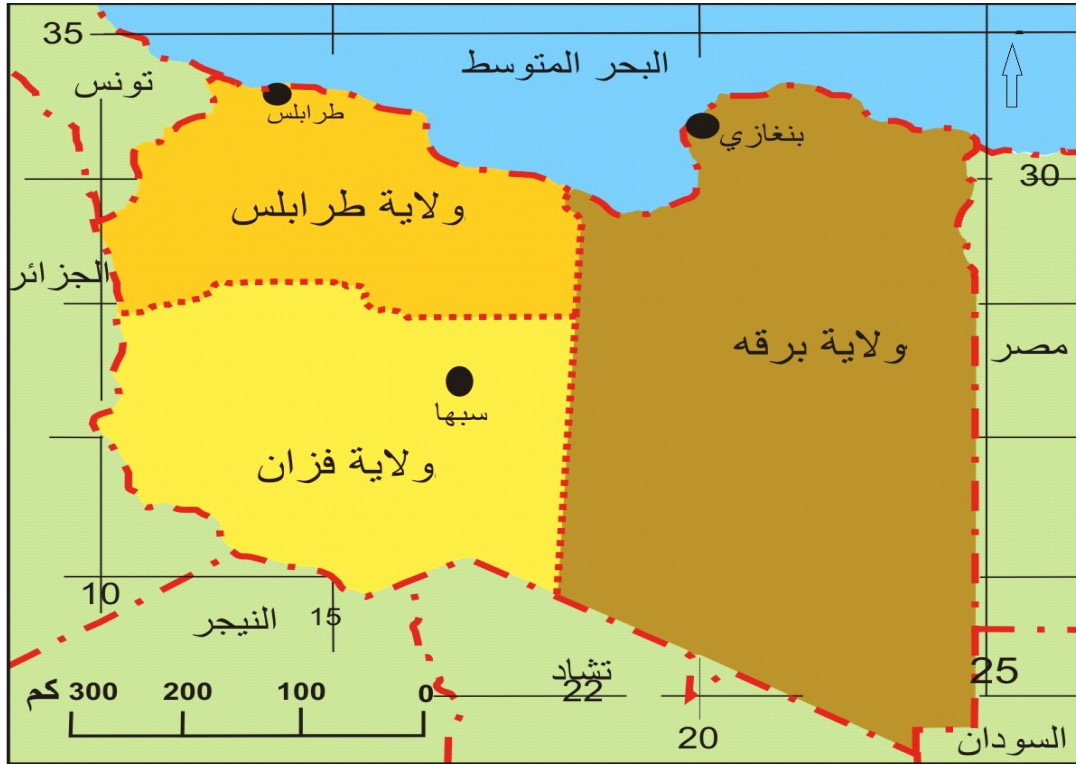
- 1- يساهم التعصب القبلي بشكل كبير في عرقلة الإصلاح الوطني.
- 2- وقوع افراد المجتمع في الحقد والغل والكراهية والتحاسد والتباغض بل وحتى الاقتتال.
- 3- الانشغال بالعصبية يجعل أفراد المجتمع ينشغلون عن الاهتمام بالقضايا الكبرى المصيرية ، وتصبح القبائل والكيانات مشغولة ومهتمة بكيفية تحقيق نصر بعضها على بعض.
- 4- إضعاف النسيج الاجتماعي بين مكونات المجتمع ويوسع هوة الخلاف بينهم، كما يؤدي الى اضعاف الولاء للوطن واطعاف هيبة الدولة ومؤسساتها خاصة الأمنية والعسكرية .
- 5- يمنع تحقيق سيادة الدولة ،ويمنع سيطرتها على كامل ترابها، وهذا يمثل دليل على ضعف الدولة ومؤسساتها.
- 6- اصطدام مشروع الدولة المدنية بالمجتمع التقليدي القبلي، الأمر الذي سيؤدي إلى تأخر هذا المشروع.
- 7- تقهتت الدولة الى كيانات ترى في غيرها اعداء وتسعى للحصول على مكاسب ضيقة وهذا سيجعلها من ضمن الدول الفاشلة.

- عملية تعقب تاريخ ليبيا السياسي والاجتماعي المضطرب يساهم في فهم الصعوبات التي تواجهها البلد في الوقت الحالي، حيث كانت حالة عدم الانتماء للدولة ،وغموض الهوية الوطنية، والهويات المتعددة والمتضاربة والفكرة الضعيفة أو غير الموجودة عن كيان الدولة هي الملامح السائدة في الفترة السابقة (Emanuela,2011,p2).

ثانيا/ التعصب الجهوي ودوره في عرقلة الإصلاح الوطني:

من اشكاليات الإصلاح وإعادة بناء الدولة الليبية هو الخلاف على نموذج وشكل ادارة الدولة ،حيث يوجد في الدولة الليبية خلل بنيوي جيواستراتيجي تعاني منه منذ نشأتها يتمثل في امتلاكها لمساحة جغرافية شاسعة مقابل ضعف وتبعثر سكاني وتباعد جغرافي بين اقاليمها الثلاث. وظلت الاقاليم الثلاث شبه منفصلة جغرافيا . فليبيا تاريخياً مكونة من ثلاث اقاليم هي: برقة في الشرق، وطرابلس في الغرب ،وفزان في الجنوب وتأسست الدولة الليبية بعد استقلالها في ديسمبر عام 1951 على هذا الاساس وتكونت من ثلاث ولايات (المملكة الليبية المتحدة) حيث اخذت الدولة الشكل الفدرالي (شكل 1)، ولم تعمل الدولة الليبية على تصحيح مظاهر ذلك الخلل بين الاقاليم، ولم تمارس وظائفها بعدالة تؤدي الى تعزيز الولاء للوطن*.

شكل(1) التقسيم الاداري لليبيا منذ الاستقلال الى سنة 1963



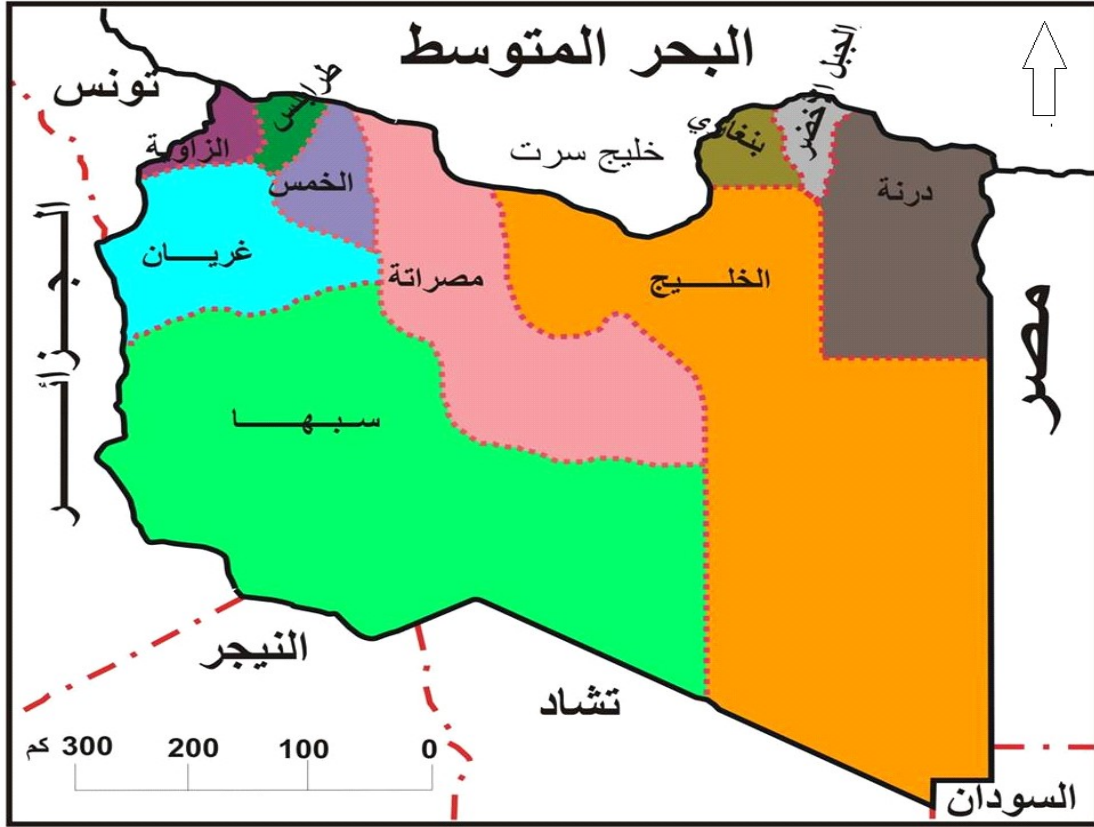
المصدر/ وزارة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس، بتصرف من الباحث.

واستمر النظام الفيدرالي في ليبيا حوالي اثني عشر عاما (1951- 1963) حين تم تعديل الدستور في 25 ابريل سنة 1963 وتم على اثره الغاء الولايات الثلاث بمرسوم ملكي واصبحت ليبيا دولة موحدة (المملكة الليبية) وتم اعتماد نظام المحافظات، حيث قسمت البلاد حينها إلى عشر محافظات شكل(2) واستمر هذا النظام السياسي والتقسيم الإداري في ليبيا حوالي اثني عشر عاما(1951-1963)، عندما تم تعديل الدستور في 25 إبريل عام

* - الأقسام الثاني من أبرز ملامح التاريخ السياسي لليبيا خاصة برقة وطرابلس مرار وتكرارا بين أكثر من قوة خارجية أو استعمار أجنبي في وقت واحد ،فقد كانت برقة فرعونية في حين طرابلس فينيقية- برقة الإغريقية وطرابلس القرطاجية - برقة البطلمية وطرابلس الرومانية - برقة بيزنطية وطرابلس رومانية برقة فارس وطرابلس الفاندال- برقة العربية وطرابلس النورمان والأسبان. (حمدان جمال،ص41):

1963، وتم على أثره إلغاء النظام الاتحادي الذي يجمع الولايات الثلاث (برقة- طرابلس - فزان)، وأعلنت ليبيا دولة موحدة باسم (المملكة الليبية)، وتم اعتماد نظام المحافظات في ليبيا، حيث قسمت البلاد إلى عشر محافظات كما هو موضح بالشكل 2، واستمر هذا التقسيم الإداري للبلاد حتى عام 1972م.

شكل (2) التقسيم الإداري لليبيا (1963-1972)



المصدر/وزارة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس، بتصريف من الباحث.

- الأبعاد السياسية للظاهرة الجهوية بعد سقوط نظام العقيد القذافي:

منذ أحداث 17 فبراير 2011 عادت النزعة الجهوية للظهور من جديد، وأصبحت احد عوامل عرقلة الإصلاح الوطني وشكلت مصدر عدم استقرار على ساحة الحياة السياسية في ليبيا، وقد برز تأثيرها على سلوك عدد من الفاعلين السياسيين خاصة وان شرارة الانطلاقة ضد نظام العقيد القذافي بدأت من الاقليم الشرقي وقد اثر هذا لاحقا على طبيعة المطالب السياسية ذات الطابع الجهوي عقب سقوط نظام العقيد القذافي حيث طالب عدد من الفاعلين من المنطقة الشرقية بان تكون مدينة بنغازي عاصمة ثانية للدولة بالاضافة الى مطالبتهم بتوطين عدد من المؤسسات السيادية في بنغازي، والتلويح بعودة التقسيم المناطقي القديم الذي يضم أقاليم طرابلس (غربا وبرقة شرقا

* - صدر مرسوم ملكي بإلغاء نظام الأقاليم في إبريل من عام 1963م (قانون رقم 1) وقسمت البلاد إلى عشر محافظات (محافظات طرابلس- الجبل الغربي- الزاوية- الخمس - مصراتة- بنغازي - درنة - الجبل الأخضر أو (البيضاء)- الخليج- ومحافظه سبها) ، وكان بعض المسؤولين في تلك الفترة يدعون إلى تقوية الإحساس بين الليبيين بأنهم كلهم أبناء وطن واحد ، و يدعون إلى إزالة الحساسيات بين الأقاليم الثلاث وإلى تقوية للحمية الوطنية وأنه يجب أن تزول كل الحساسيات بين الولايات الثلاث لذلك بدأت تستخدم كلمة إقليم بدلا من ولاية حيث يدل الإسم على تقسيم جغرافي وليس إداري أو سياسي .

وفزان جنوباً). فالمطلبية المناطقية التنموية والتمثيلية السياسية للمجموعات، كانت كثيراً ما تعتمد هذا التقسيم، الذي غالباً ما يتشكل من تحالفات تقوم على علاقات النسب والجوار القبلي. وتظهر الخارطة الاجتماعية الوطنية أن الانتماء الاجتماعي يقوم على النسبة إلى جماعة قرابية وقبيلية أكثر مما يكون قائماً على توجه سياسي وطني. إلا أن أخطر تلك المطالب الجهوية على عرقلة عمليات الإصلاح الوطني هي بروز المطالبة بالفدرالية بل وصلت مطالب البض بالمطالبة بتقسيم البلد، وقد تمثلت أول المطالب الجهوية بد أحداث فبراير 2011 في إعلان برقة (من جانب واحد) منطقة فيدرالية في مارس 2012، وتم إنشاء حزب يطالب بالفيدرالية في نوفمبر 2012 (حزب الاتحاد الوطني) وهو أول حزب يدعو إلى الفيدرالية في ليبيا ثم أعلن في أكتوبر 2013 عن تشكيل حكومة في برقة تتكون من 24 وزيراً وتقسيم الأقليم إلى أربع محافظات وإنشاء قوة عسكرية خاصة بالأقليم. وإن كانت هذه المطالب لم تكن ذات تأثير قوي على الشارع وسرعان ما اختفت، إلا أنها تبقى مؤشراً على ضعف الاندماج الوطني الليبي حيث لا تقل خطورة التعصب الجهوي عن التعصب القبلي في تقنين الدولة وعرقلة الإصلاح الوطني واستمرار حالة عدم الاستقرار.

ثالثاً/العامل (العرقى والعقائدي) وأثرهما على عرقلة الإصلاح الوطني:

بالرغم من تجانس المجتمع الليبي لغويا ودينيا وفكريا تظل هناك بعض النعرات العرقية و العقائدية والايديولوجية وهذه جميعا ان لم يتم علاجها فانها ستصبح موطن ضعف يهدد الإصلاح الوطني والنسيج الاجتماعي بالتفتت بل ويهدد كيان الدولة الليبية برمتها.

أولاً: العامل العقائدي:- لاشك أن الدين كعقيدة وعمل يعد من العوامل المهمة في تحقيق الانسجام والتقارب بين السكان، ويلعب الدين دوراً مهماً في حياة الدول وسياساتها بوصفه أحد الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي للدولة.

تعتبر ليبيا من الدول المتجانسة دينياً بدرجة كبيرة، حيث تصنف ليبيا من وجهة نظر الجغرافيا السياسية من الدول الموحدة دينياً*، ويمكن القول بأنها دولة نقية من الناحية الدينية، وذلك لخلوها من أي أقليات دينية فلا طوائف ولا اختلافات مذهبية حيث يدين معظم السكان بالدين الإسلامي، كما أن المذهب الديني الشائع في

*- تصنف الجغرافيا السياسية الدول من الناحية الدينية - المذهبية إلى ثلاث فئات هي:

1- دول موحدة دينياً: وهي الدول التي يسود فيها دين واحد أو مذهب ديني واحد، ويعتقته أكثر من 85% من سكانها، وفي هذه الفئة لا ينتظر أن يكون الدين سبباً من أسباب حدوث الاضطرابات أو يؤدي إلى ضعفها وانحلالها، ولكن قد تكون الأقليات بها باعثاً على حدوث قلاقل وذلك عندما تكون الأقلية قوية.

2- فئة الدول شبه الموحدة دينياً: وهي الدول التي يعتنق ما يتراوح ما بين 50-85% من سكانها دين واحد أو مذهب ديني واحد، وفي هذه الفئة قد يكون الدين سبباً لحدوث المشاكل والاضطرابات خاصة عندما تكون العلاقات بين المذاهب والأديان في الدولة مضطربة وفيها نوع من الاضطهاد والطائفية.

3- فئة الدول متعددة الأديان: وهي الدول التي لا تظهر فيها غلبة لدين أو لمذهب واحد على الآخر، وفي هذه الفئة يكون للدين دور فاعل في إثارة المشاكل وحدث الاضطرابات بل قد يكون سبباً في حدوث انهيار الدولة وانحلالها (الديب، 1979، 218).

ليبيا هو المذهب السني المالكي باستثناء أقلية أمازيغية عددها غير محدد ولا يتجاوز بأي حال من الأحوال 1 او 2% من إجمالي السكان، وتتواجد في بعض مدن الجبل الغربي •، (جبل نفوسة). الا ان هذا التجانس الديني الذي يتمتع به المجتمع الليبي والذي من المفترض أن يكون من أهم عوامل استقرار الدولة ودعم مشروع الإصلاح الوطني، أصبح بعد سقوط نظام العقيد القذافي حقلًا للعمل السياسي وظهرت بعض المخاطر التي تمس دور الدين في ليبيا، وتندر بتحويل الدين إلى أحد عوامل الانقسام والتشطي بعد أن كان عنصر توحيد •. حيث شهدت ليبيا ظهور العديد من التيارات والحزاب ذات الطابع الديني والتي ساهمت في عرقلة الإصلاح الوطني.

ثانياً: العامل العرقي: - كلما زاد التجانس العرقي بين شعب من الشعوب زاد الترابط بين أفرادهم، وزاد الإحساس بالانتماء لبعضهم بعضاً، الأمر الذي يساعد بمضي الزمن على تبلور ما يعرف بالأمة أو القومية (Nation) (توفيق، 2011، 247)، ويقصد بالتركيب العرقي لسكان الدولة الأعراق البشرية التي يتألف منها سكان هذه الدولة، وهو من العوامل المهمة التي تؤثر على الأداء الوظيفي للدولة، وتؤثر أيضاً على الترابط والإنسجام بين أفراد المجتمع، وتعتبر ليبيا من الدول التي لا تعاني من تنوع الأعراق. وقد كان للمراحل التاريخية التي مرت بها ليبيا والهجرات التي شهدتها بحكم موقعها، وعمليات الغزو الخارجي الذي تعرضت لها دوراً في طبيعة التركيب العرقي للسكان، ومن الصعب تحديد عرقيات في ليبيا بتاريخ محدد، حيث أن معظم سكان ليبيا اليوم ينحدرون من أصل واحد فمعظمهم الآن عرب (حمدان، 2011، 196)، فالأقليات في ليبيا بجميع أنواعها وفروعها تتراوح ما بين 5 إلى 10% من مجموع السكان في ليبيا نصفها تقريباً من البربر (الأمازيغ) •

- - الأقلية الدينية الوحيدة التي كانت توجد في ليبيا هي اليهودية، وكان عددهم سنة 1952 يصل إلى حوالي عشرة آلاف نسمة. إلا أنهم تركوا البلاد عقب حرب سنة 1967 وهاجر معظمهم إلى إسرائيل ولم يبق منهم احد، أما اليوم يوجد في ليبيا بعض الأقليات الدينية البسيطة جداً من الطوائف المسيحية المختلفة وجميعهم من الأجانب الغير ليبيين.
- - أصبح الدين في ليبيا يستخدم لأغراض سياسية ولتحقيق مصالح شخصية وحزبية، حيث برزت تيارات وأحزاب دينية جعلت الدين موضوعاً للمنافسة والصراع بين الأحزاب المختلفة، بل وبين أفراد المجتمع بشكل عام، وأثيرت العديد من المسائل التي أصبحت محل خلاف بين العديد من أفراد المجتمع بما يصعب التوصل إلى التوافق في العديد من هذه المسائل.
- - سعت الحكومة الليبية في السابق إلى طمس الهوية الأمازيغية، وانتهجت سياسة تعريب المناطق الأمازيغية، وهو ما يعرف بالإبادة الاثنية أو الثقافية "Ethnocide" والتي تمثلت في منع التعامل والتحدث باللغة الأمازيغية، ومنع تسجيل الأسماء الأمازيغية، وذلك بغرض إزالتها في الثقافة العربية، ولا يوجد اعتراف رسمي بهم إبان النظام السابق حيث كان يطلق عليهم العرب القدماء، وفي أعقاب سقوط النظام نهاية سنة 2011 ظهر النشاط الأمازيغي بشكل علني بعد ان كان محظوراً في السابق، حيث بدأ الأمازيغ (البربر) بتنظيم إحتجاجات وينادون ببعض المطالب، وقامو بعدة مظاهرات لهذا الشأن، وقاموا بإنشاء مجلس خاص بهم أطلقوا عليه (المجلس الاعلى لامازيغ ليبيا)، ويشكل الحراك الأمازيغي جزء من حالة ضعف الاندماج الوطني بشكل عام في البلاد.

(Imazighen)، والنصف الآخر من الزنوج(التبو)*، ولا يمثل الأمازيغ في ليبيا مكونا متجانسا واحدا فيما بينهم، حيث يتوزعون على اساس التمايز القبلي، فالأمازيغ ينقسمون بين أمازيغ الجبل والساحل في الشمال الغربي، وبين جماعات الطوارق التي استقرت في مناطق بعيدة عن السلطة المركزية في غربي البلاد وجنوبها*. فالطوارق هم أمازيغ في الأساس حسب رواية العديد من المصادر إلا أنهم يختلفون عن بقية الامازيغ وأصبحت لديهم خصوصية بحكم بيئتهم الصحراوية كما شكلو مجلس خاص بهم لتمثيلهم في الحياة السياسية الليبية(عبدالله،35،2014).

ويمكن التعرف على مدى التنوع العرقي عن طريق تطبيق مؤشر التنوع Diversity index، حيث وجدنا وبعد تطبيقه على ليبيا أنه وصل إلى حوالي 9.9% من اجمالي عدد السكان، وهذا يدل على أنه تنوع عرقي محدود في الدولة الليبية*.

وبالرغم من هذا التجانس العرقي في ليبيا والذي من المفترض ان يكون من عوامل استقرار الدولة اصبح الآن أحد عوامل التفرقة وأحد معرقلات الإصلاح الوطني، حيث يوجد بعض الدعوات وان كانت قليلة تنادي باحياء هذه القوميات والتعصب لها على حساب وحدة الوطن والولاء له وهذا يساهم أيضا في تفكك النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي.

- نتائج البحث:

- 1- من الثابت شرعا وعقلا أن التعصب لا يهدي الإنسان إلى سواء السبيل ويتجلى مقت العصبية الجاهلية والتحذير منها في كثير من أحاديث النبي ﷺ.
- 2- لا يمكن تأسيس أي حزب او كيان سياسي وطني انطلاقا من المنطق القبلي او الجهوي او الفكري.
- 3- لعب التعصب والولاءات الفرعية المختلفة في ليبيا وما زالت دورا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى المدن والمناطق وعلى مستوى الدولة بشكل عام.
- 4- التعصب القبلي والجهوي من الأسباب الرئيسية التي تدمر السلم الأهلي، وتساهم في تأخر الإصلاح الوطني.
- 5- لا سبيل قريب إلى إلغاء وجود القبيلة والجهوية في ليبيا، وهناك آثار سلبية تنتج عن عدم حساب القبيلة في التوازنات المدنية والمعنوية داخل الدولة.
- 6- عندما تتغلب المصالح الضيقة على مصالح المجتمع وأولويات الأوطان تتفكك الدولة وتبدأ بالتفتت والانهايار.

* - التبو جماعات من البدو يعيشون في جبال تيبستي جنوب ليبيا وبالتحديد على الحدود الليبية التشادية ويتحدثون إلى جانب اللغة العربية (لهجة اهل الجنوب) لغة التيدا، ووفق نتائج تعداد السكان لسنة 1954 كان عدد التبو في ليبيا لا يتجاوز 300 نسمة، أما الآن فعددهم يتراوح ما بين 15/25 ألف نسمة، واهم مناطق تركزمهم القطرون، وام الارانب، وزويلة، وأوباري (<https://libyan4native.wordpress.com>).

* - يحسب مؤشر التنوع(م ت) بالمعادلة الآتية : م ت = (1-م ج ن س/2ص) × 100 (حيث ن = عدد المجموعات العرقية، س = حجم المجموعات العرقية، ص = جملة سكان الدولة)(توفيق،2011،248).

7- الدفع ببعض الفاشلين القبليين والجهويين الى واجهة الدولة وتقلد مراكز قيادية على قاعدة المحاصصة القبلية
ساهم في تقوية الانتماء والتعصب القبلي .

8- نعيش اليوم عصراً أراد الفاعلون فيه محلياً وخارجياً إقناعنا بأن مستقبلنا هو في ضمان حقوقنا القبلية
والمناطقية، بينما خاتمة هذه المسيرة الانقسامية هي التشطي وتفتيت الوطن وهناك حتماً أكثرية ليبية لا تؤيد
هذا الطرح "الجاهلي"

9- اللجوء إلى العنف واستعمال السلاح والمواجهات المسلحة في حلّ ابسط الخلافات والمشاكل التي تقع بين
الأفراد والجماعات والقبائل واختيار أسلوب العنف بدل من الحوار الواعي ساهم كثيرا في تاخر عملية
الاصلاح الوطني.

10- تعاني الدولة الليبية اليوم من عدة ازمات ادت الى عرقلة الاصلاح الوطني اخطرها ازمة تقوية التعصب
القبلي والجهوي، وهذه الازمة تضعف انتماء المواطن للوطن.

- التوصيات:

1- إن تقوية الترابط الاجتماعي يؤدي الى تقوية الولاء للدولة الوطنية عبر الالتفاف حول المصلحة الوطنية العليا
قبل الولاءات الاخرى(القبلية- الجهوية- الفكرية- الاثنية)،ويجب ان يكون الولاء المطلق للوطن قيمة ثابتة
ثبوتاً دائماً لا تتغير وفقاً للمتغيرات الدولية او الاقليمية او المحلية، ولا تتلون بألوان الطيف السياسي والقبلي .

2- تشجيع المواطنين على المشاركة في الأعمال التطوعية والخيرية التي تخدم المجتمع فهي تساعد على الاندماج
الوطني والاسراع في عملية الاصلاح الوطني وتضعف الولاءات الفرعية.

3- الابتعاد عن استعمال السلاح والمواجهات المسلحة في حلّ المشاكل والنزاعات التي تقع بين الأفراد والجماعات
والقبائل واختيار أسلوب الحوار الواعي لأن اللجوء إلى العنف يساهم في تاخر عملية الاصلاح وفي حلّ
المشكلات ويعتبر شكل من اشكال عدم الانتماء للوطن.

4- العمل على الغاء نظام المحاصصة القبلية والجهوية على المواقع السيادية للدولة ، لان هذا يؤدي الى تاخر
عملية الاصلاح الوطني ويرسخ الولاء والتعصب للقبيلة والجهوية على حساب الوطن.

5- الاسراع في الاستفتاء على اصدار الدستور ليجد كل مواطن حقه في الانتماء الوطني المشترك.

6- مسؤولية الاصلاح الوطني وتصحيح الأوضاع القائمة الآن في الدولة الليبية هي مسؤولية شاملة تقع على
عاتق الجميع .

7- العمل على غرس حب الانتماء للوطن وتبيان خطورة التعصب القبلي والجهوي على مستقبل المجتمع وذلك
من خلال مختلف المؤسسات التربوية في المجتمع كالبيت والمدرسة والمسجد والنادي والمننديات الثقافية
ومكان العمل وعبر وسائل الإعلام المختلفة مقروءة أو مسموعة أو مرئية وغيرها وذلك من خلال عدّة أساليب
منها:-

- ذكر الأمثلة من السلف الصالح، والافتداء بالعظماء من الرموز الوطنية، والدينية، في ابتعادهم عن التعصب القبلي والجهوي وحبهم وانتمائهم للوطن.
- الاسترشاد بالآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة التي تظهر وتبين قداسة الوطن والانتماء له وتعزيز الثقافة الوطنية في الاطفال والتي تحذر من خطورة التعصب.
- العمل على اقامة برامج ومنتديات خاصة بالأطفال والشباب ودمجهم بكافة المجالات والفعاليات المجتمعية لما لها من دور كبير في تقوية الاندماج والتماسك الوطني.

المراجع:

- 1- إبراهيم، احمد علي(2015)، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا،المكتب العربي للمعارف،القاهرة.
- 2- ابوزيد،سمير(2013)،الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة،مكتبة مذبولي،القاهرة.
- 3- الصواني،يوسف محمد(2013) ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
- 4- المدني،توفيق(2015)تونس...ليبيا بين الانتقال الديمقراطي المتعثر والإرهاب،الاطلسية للنشر،تونس.
- 5- بوطالب،محمد نجيب(2012) ،الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر"دراسة مقارنة للثورتين الليبية والتونسية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة.
- 6- توفيق، محمود (2011) ، الدولة في عالم بلا حدود دراسة في الجغرافيا السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 7- حنيفة، عبدالستار (2015)،حروب الميليشيات" ليبيا ما بعد القذافي"،كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 8- حمدان، جمال (1996)الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية،مكتبة مذبولي، القاهرة.
- 9- عبدالله، بلال (2014)،الحراك الامازيغي وديناميات الحياة السياسية الليبية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 10- عطوي،عبدالله (1994)الدولة والمشكلات الدولية دراسة في الجغرافية السياسية،مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر،بيروت.
- 11- Emanuel, Paoletti,2011,Libya Roots of a Civil Conflict,Mediterranean Politics, routledge taylor and francis group,London

-الدوريات

- 1- حافظ،عبدالعظيم (2012)،المستنصرية للدراسات العربية والدولية،ع38، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة17 شباط2011،بغداد.
- 2- عبدالمجيد، وحيد (2014)، مجلة السياسة الدولية ع 198 الشرق الأوسط بين التفكك والتفتت،القاهرة.
- 3- مصباح، زايد اعبيدالله (2012)، المستقبل العربي،ع 304،إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا، "مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

- مواقع شبكة الاتصالات الدوليةInternet:

- 1- ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- 2-موقع منظمة الأمم المتحدة <http://www.un.org/ar/documents/charter>